استفسر عن تصوير التحقيقات بالصوت والصورة مع المتهمين

عبدالكريم الكندري: كيف دخل المتهم الرئيسي في «الصندوق الماليزي» إلى الكويت؟

د.عبدالكريم الكندري

وجه النائب د.عبدالكريم الكندري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصالح عما أوردته صحيفة وول ستريت جورنال WSJ الأميركية من خلال تحقيق صحافي إلى دخول المتهم «جو لو» الشريك الرئيسي في قضية الصندوق السيادي الماليزي إلى الأراضي الكويتية رغم كونه مطلوبا دوليا عبر الانتربول على ذمة قضايا كبيرة.

وقال الكندري في نص السؤال إن صحيفة وول ستريت جورنال WSJ الأميركية أشارت خبرا صحافيا تطرقت فيه إلى دخول المتهم «جو لو» الشريك الرئيسي في قضية الصندوق السيادي الماليزي إلى الأراضي الكويتية على الرغم من أنه مطلوب دوليا عبر الانتربول على ذمة قضايا كبيرة.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ كيف دخل المدعو «جولو» الى الكويت رغم تعميم الانتربول اسمه وصورته على جميع دول العالم ومطاراتها؟

2 ـ كيف دخل وخرج من الكويت؟ وما هي الطريقة ومن أي منفذ؟ يرجى تزويدنا بكافة تفاصيل حركة دخوله وخروجه؟

3 ـ هل كانت هنالك تسهيلات لدخول المدعو المذكور أعلاه الى الأراضي الكويتية؟ ومن كان هو المسؤول عن هذه التسهيلات؟ وهل تمت احالة الشخص المسؤول والمتواطئين معه من منتسبي وزارة الداخلية الى الجهات المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم؟

4 ـ من هم المحققون الذين قاموا بالتحقيق في قضية الصندوق الماليزي؟ ولأي ادارة يتبع هؤلاء المحققون؟ ومن هم المتهمون الذين تم التحقيق معهم، عند جلسات التحقيق؟

5 ـ ما صحة المعلومات المتداولة عن وجود تنسيق بين المحققين والمتهمين قبل التحقيق الرسمي؟ وأنه قد تم توجيه المتهمين للإجابة بشكل معين؟ وهل تم وعد المتهمين بإغلاق الملف؟

7 ـ هل من المتعارف في بروتوكولات وزارة الداخلية أن تتاح للمتهم الإجابة بعد التحقيق الرسمي؟ وهل يسمح للمتهم بإرسال إجاباته أو مستنداته بعد التحقيق بالفاكس أو الإيميل؟

8 ـ هل يتم تصوير التحقيقات بالصوت والصورة مع المتهمين في وزارة الداخلية؟ اذا كانت الإجابة بنعم، هل يقع هذا التصوير ضمن صلاحيات المحقق والوزارة؟ وأين يحتفظ بالتسجيلات مع تزويدي بأسماء المسؤولين عنها.

9 ـ هل تقدم إدارة أمن الدولة خدمات للمواطنين بالاستفسار والتحري عن أي أسماء يتقدمون بها وتزويدهم بملفاتهم الأمنية والصحية وغيرها؟ وهل سبق أن قدمت أو عرضت الوزارة أي شكل من أشكال هذه الخدمات لأي شخص؟

طلب معلومات إن كانت المؤسسة بحثت قرار فرض الغرامات والإعفاء عنها أثناء فترة الحظر الكلي

الدلال: ما قرارات «الموانئ» بشأن تنظيم العمل المتعلق بالجوانب المالية من غرامات أو رسوم؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص قال في مقدمته: مرت البلاد بظروف غير طبيعية بسبب انتشار وباء فيروس كورونا، وقد قامت الحكومة باتخاذ إجراءات استثنائية مقدرة لمواجهة الوباء منها إعلان وتنفيذ الحظر الكلي لمدة 20 يوما تقريبا وإيقاف كل الأنشطة والأعمال في القطاعين العام والخاص، وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع على صحة المواطنين والمقيمين إلا ان هذا القرار له تبعاته الاقتصادية والمادية ومن ذلك الضرر الذي وقع لعدد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص وعدد من الأفراد، فقد فوجئ جميع ممن لديه شحنات أو بضائع قابعة في الموانئ بغرامات تأخير صادرة من مؤسسة الموانئ على بضائعهم بسبب عدم قدرتهم على تخليص هذه البضائع بسبب الأوضاع غير العادية، وعليه ترتبت عليهم غرامات تنقسم الى:

1ـ غرامات الخط الملاحي بسبب تأخر إفراغ الشحنات.

2ـ غرامات خاصة بأرضية الميناء.

وعليه تم تحميل المستوردين هذه الغرامات ما أدى الى زيادة الخسائر على المستوردين لهذه الشحنات، علما ان مؤسسات وشركات القطاع الخاص كانت لا تعمل بكامل طاقتها بالوقت الراهن ولم تعمل خلال الحظر الكلي عملا بقرارات مجلس الوزراء.

إضافة الى ذلك لم يتم إعفاء المستوردين أسوة بالجهات الحكومية الأخرى عملا بقرارات مجلس الوزراء.

وطالب تزويده وإفادته بالتالي:

1ـ ما القرارات والتعاميم الصادرة من مجلس الوزراء او الوزير المختص او من مؤسسة الموانئ بشأن تنظيم العمل في المؤسسة فيما يتعلق بالجوانب المالية من غرامات او رسوم تطلب من المتعاملين مع مؤسسة الموانئ بشأن البضائع المشحونة والموجودة في الموانئ لمؤسسات وشركات من القطاع الخاص، وذلك منذ 1 مارس 2020 وحتى تاريخه وبالأخص تلك الصادرة لترتيب أوضاع المؤسسة وأنشطتها خلال الحظر الكلي والجزئي؟

2ـ ما الأسس القانونية والإدارية العلمية التي قام عليه قرار مؤسسة الموانئ بفرض غرامات او رسوم خلال فترة الحظر الكلي علما بان قرارات مجلس الوزراء حالت دون تمكين من لديه شحنات من القيام بدوره أو واجبه، وهل بحثت مؤسسة الموانئ ما قد يترتب من آثار قانونية وقضائية من فرض الغرامات والرسوم أثناء الحظر الكلي من قيام المغرمين والمتعاملين معها من رفع دعاوى قضائية مستقبلا ضد الموانئ لأنه قد حيل بينهم وبين أخذ بضائعهم وشحناتهم بسبب قرارات مجلس الوزراء بفرض الحظر الكلي؟

3ـ هل قامت مؤسسة الموانئ ببحث او نقاش قرار فرض الغرامات والإعفاء عنها أثناء فترة الحظر الكلي؟ مع موافاتي بأي بيانات أو معلومات في هذا الشأن، ومن جانب آخر هل قامت مؤسسة الموانئ بمخاطبة الوزير المختص او مخاطبة مجلس الوزراء بتغيير القرارات المنظمة لفرض الغرامات والرسوم باتجاه الإعفاء عن الغرامات والرسوم خلال فترة الحظر الكلي أسوة بما جرى في جهات حكومية أخرى وتخفيفا على المواطنين وكل جهات القطاع الخاص؟ مع تزويدي بما يفيد بذلك.

استفسر عن التهم الموجهة له ووجود متهمين آخرين في القضية

.. ويسأل: هل للنائب البنغلاديشي المعتقل إقامة رسمية في البلاد أم دخل بكرت زيارة؟

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: تناقل عدد من وسائل الإعلام قيام السلطات الأمنية باعتقال شخص من الجنسية البنغلاديشية ووجهت له اتهاما بالقيام بجريمة الاتجار بالإقامات ومخالفات قانونية أخرى، وادعى المقبوض عليه وفقا لما تناولته وسائل الإعلام من أنه عضو في البرلمان البنغلاديشي وأنه يمارس التجارة في الكويت، ومع وافر التقدير لجهود رجال الداخلية ودورهم في حماية البلاد.

وطالب بإفادته من واقع تحريات رجال الداخلية بالتالي:

1 ـ من واقع تحركات الداخلية متى دخل المعتقل والمدعو محمد شهيد إسلام للبلاد، وهل له إقامة رسمية في البلاد أم لا أو أنه دخل بكرت زيارة ومنذ متى تم ذلك، مع رجاء تزويدي باسم الكفيل أو الكفلاء الذين أدخلوا هذا الشخص إلي الكويت منذ أول دخول له للبلاد وحتى تاريخه.

2 ـ من واقع تحريات رجال الداخلية هل توجد للمعتقل المدعو محمد شهيد إسلام أنشطة تجارية أو أعمال مالية مسجلة في الكويت، وهل هو شريك لأي طرف شخصي أو اعتباري، مع تزويدي بأسماء الشركات أو المؤسسات أو الأشخاص التي يرتبط بهم قانونيا هذا الشخص وطبيعة دوره في تلك الشركات أو المؤسسات أو المكاتب ؟.

3 ـ هل للمعتقل المدعو محمد شهيد إسلام علاقة بأي صورة من الصور مع أي جهة حكومية أو أشخاص يمثلون الدولة داخل الكويت أو خارجها، وما طبيعة تلك العلاقات من الناحية القانونية، وهل جزء من تلك العلاقات مرتبط بعملية جلب عمالة من الخارج، وهل كان المدعو محمد شهيد إسلام أو أي طرف قانوني يمثله من داخل أو خارج الكويت دورا في أي مناقصة حكومية خلال الخمس سنوات الماضية، مع رجاء ذكر المناقصة والجهة الحكومية والأطراف الكويتية التي تشاركت مع المدعو محمد شهيد إسلام في كل مناقصة.

4- ما التهم التي بموجبها تمت إحالة المدعو محمد شهيد إسلام للبلاد، وهل يوجد متهمون آخرون في ذات القضية مع رجاء ذكر أسمائهم وجنسياتهم والتهم الموجهة لهم ؟.

هنأ روسيا الاتحادية بالعيد الوطني

الغانم يهنئ نظيريه في جمهورية الفلبين بالعيد الوطني

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية الفلبين آلان بيتر كييتانو ورئيس مجلس الشيوخ فيسنتي سوتو الثالث، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادهما.

كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس الدوما في روسيا الاتحادية فياتشيسلاف فولودين ورئيسة المجلس الاتحادي فالنتينا ماتفيينكو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادهما.

استفسر من وزير التربية عن الإداريين والفنيين في الجامعة

الفضل يسأل «الشؤون» عن العمالة الكويتية والوافدة

■ ما عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعة الكويت وعدد الكويتيين منهم وغير الكويتيين بالتفصيل حسب الجنسية؟

أحمد الفضل

قدم النائب أحمد الفضل سؤالين برلمانيين إلى وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير التربية ووزير التعليم العالي يسألهما عن عدد العاملين في الوظائف الحكومية من الكويتيين وغير الكويتيين وعن عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وجاء في السؤالين.

فيما يخص إشراف وزير الشؤون على ديوان الخدمة المدنية يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1ـ عدد العاملين في الوظائف الحكومية من الكويتيين وغير الكويتيين حسب الجنسية وحسب نوع الوظيفة بالتفصيل الذي يوضح طبيعة العمل.

وفي سؤال وزير التربية ووزير التعليم العالي، (نص السؤال) يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 ـ عدد العاملين في جامعة الكويت في الوظائف الإدارية والفنية من غير أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، حسب نوع الوظيفة وعدد الكويتيين من بينهم وفق ذات التقسيم للوظيفة، وعدد غير الكويتيين بالتفصيل حسب الجنسية.

2 ـ عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعة الكويت والمراكز التعليمية والتدريسية والتدريبية التابعة لها ومساعديهم أو المهن المعاونة لهم بحسب كل كلية وكل تخصص، وعدد الكويتيين من بينهم وفق ذات التقسيم وعدد غير الكويتيين بالتفصيل حسب الجنسية.

سأل عن بلاغات تلقتها «الداخلية»

الكندري: متى وأين وكيف تم القبض على النائب البنغلاديشي؟

عبدالله الكندري

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصالح عن النائب البنغلاديشي المتهم بتجارة الإقامات وغسيل الأموال.

وتساءل الكندري عن مدى صحة الأخبار بأن النائب البنغلاديشي شريك ومسؤول في شركات كويتية، وأنه أدخل الى الكويت آلاف العمال من مواطنيه مقابل 6 آلاف دولار للشخص الواحد.

وأضاف: متى وأين وكيف تم القبض على هذا النائب البنغلاديشي في الكويت؟ وما حجم الأعمال التي يمارسها في الكويت؟ وما المناقصات الحكومية الحاصل عليها؟ وحجم مبالغها وهل لازالت مستمرة؟ ومن هم شركاؤه الكويتيون؟

واستفسر عن الكيفية التي تمت بها الموافقة على إدخال كل هذا العدد من البنغالديشيين الى الكويت ومن هم القياديون الذين سمحوا له بذلك وأساس الموافقة، مطالبا بتزويديه بأسمائهم ومسماهم الوظيفي.

وتابع: هل تلقت الوزارة بلاغات عن تقديم المتهم 5 سيارات فارهة لقياديين بالكويت؟ وهل تم التحقيق مع هؤلاء القياديين؟ وما مناصبهم الوظيفية؟ وكم الأرصدة المالية التي يمتلكها هذا النائب البنغلاديشي في الكويت، وهل تم تتبع مسار أموال معينة داخل الكويت او خارجها ربما تحمل شبهة غسل أموال؟

ولفت الى أنه ورد في الأخبار المنشورة بالصحف الكويتية انه تم القبض عليه في منزله بمنطقة مشرف متسائلا: هل يملك هذا البيت من خلال مواطن كويتي؟ ام هو بالإيجار؟ وفي الحالين تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك وبيانه. وكم سنة مضت وهو يعمل بالكويت ومتى عاد إليها؟ وعاد للتساؤل: كيف دخل إليها في المرة الأخيرة دون القبض عليه رغم انه هرب سابقا قبل الإبلاغ عنه؟ وما حجم المناقصات التي عملت بها الشركات التي يملك فيها ويديرها النائب البنغلاديشي؟

فتح الابتعاث إلى كوبا وسنغافورة وكوريا الجنوبية

.. ويطالب بإعادة النظر في خطة بعثات المجالات الطبية والمساندة

قدم النائب عبدالله الكندري مقترحا برغبة لإعادة النظر في خطة البعثات والتخصصات للتوسع في الابتعاث بالعديد من المجالات الطبية والمساندة لها.

ودعا الكندري إلى فتح الابتعاث للطلبة في هذا المجال الى دول وجامعات جديدة مثل (كوبا ـ سنغافورة ـ كوريا الجنوبية) وغيرها من الدول المتقدمة في هذا المجال، مع زيادة التنسيق مع المجلس الثقافي البريطاني لفتح المجال لزيادة مقاعد طلبة الطب والطب المساعد والهيئة التمريضية.

وقال ان المقترح يستهدف تسريع إحلال العمالة الوطنية بالوافدين الذي يتجاوز عددهم في الكادر الطبي والتمريضي 34 ألف وافد مقابل 16 ألف كويتي يعمل بالوزارة.

وأوضح النائب الكندري أن المرسوم بقانون رقم 1981/25 بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لهما أكد على أحقية وزارة التعليم العالي بالتوسع بعدد كراسي الابتعاث خارج الكويت.

وذكر أن وزارة التعليم العالي تستعد حاليا لتجهيز خطة البعثات الدراسية لهذا العام ومن المتوقع الإعلان عن خطة بعثات الوزارة خلال الأيام المقبلة، ومن خلاله يمكن للطلبة خريجي هذا العام والحاصلين على شهادة الثانوية العامة للعام الدراسي الحالي التسجيل فيها.

وأشار إلى أن أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد أظهرت أهمية إعادة النظر في التخصصات العلمية التي يتم الابتعاث لها، وخاصة دراسة الطب والطب المساعد والمهن الطبية المساندة لها، كما ان الدولة متمثلة بوزارة الصحة لديها من الخطط والنهضة العمرانية في إنشاء المستشفيات الجديدة التي تحتاج الى كادر طبي وتمريضي استعدادا لهذه المرحلة.

سأل عن أسماء المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة المحلية أو الخارجية المستعان بها

.. ويطلب تقريراً بكل بلاغات «مكافحة الفساد» منذ 1 مارس 2020 وحتى تاريخه

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د.فهد العفاسي قال في مقدمته: أولت التشريعات الكويتية دورا مهما للهيئة العامة لمكافحة الفساد في مواجهة ومكافحة صور الفساد المختلفة وتنوعت تلك الأدوار في مبادرة الهيئة للكشف والتحقيق عن الفساد من تلقاء نفسها أو عن طريق تلقيها بلاغات من جهات رسمية أو مدنية أو أفراد، وقد بين المشرع دور الهيئة في التعامل مع البلاغات التي ترد إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ونظرا لأهمية المرحلة الحالية في ظل أزمة وباء فيروس كورونا وما نتج عنها من معلومات وبيانات أو قضايا طرحت في ذات الفترة وليست لها علاقة بالوباء تحمل في طياتها شبهة الفساد ما يتطلب معه الاهتمام والمبادرة من الهيئة المعنية لمواجهة صور الفساد وسرعة التحقيق المطلوبة وفق القانون.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

1ـ يرجى إفادتي بتقرير بشأن كل القضايا والمسائل المرتبطة بشبهة فساد والذي بادرت به الهيئة العامة لمكافحة الفساد من تلقاء نفسها بالتصدي لها وفتح تحقيق أو تقصي منذ تاريخ 1 مارس 2020 وحتى تاريخه مع رجاء تبيان موضوع الشبهة وتاريخ تحركات الهيئة للتصدي وإجراءات الهيئة الحالية للتعامل مع شبهات الفساد التي تصدت لها.

2ـ يرجى تزويدي بتقرير بشأن كل البلاغات التي تلقتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد منذ 1 مارس 2020 وحتى تاريخه مع رجاء تحديد بيانات المبلغ ووضعه القانوني (جهة حكومية، أفراد) وتاريخ البلاغ وبيانات عن طبيعة البلاغ المقدم وحالة البلاغ في هذه المرحلة وقرارات الهيئة بشأن البلاغ.

3ـ يرجى تزويدي بالقرارات أو التعاميم أو اللوائح والنظم التي تنظم آلية قيام الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالمبادرة من تلقاء نفسها بمتابعة ما يثار من شبه فساد، من الجهة المعنية في الهيئة التي تقوم بذلك، وما الآليات التي يقومون بها داخل الهيئة وخارجها، وما تقاريرهم التي رفعت لمجلس أمناء الهيئة أو مسؤولياتها بشأن ما يثار من شبهة فساد من 1 مارس 2020 وحتى تاريخه.

4ـ يرجى تزويدي بأسماء المكاتب الاستشارية أو بيوت الخبرة أو الأفراد سواء أكانوا محليين أو من خارج الكويت والذي تمت الاستعانة بهم لدعم أعمال وأنشطة الهيئة العامة لمكافحة الفساد منذ 1 يناير 2017 وحتى تاريخه مع بيان اسم المكتب أو الفرد وقيمة التعاقد ومدته والخدمات التي قدمها كل مكتب أو بيت خبرة أو مستشار.